



النشرة اليومية للاتحاد UAC DAILY MONITOR

27 شباط (فبراير) 2019 نشرة يومية إلكترونية تصدر عن اتحاد الغرف العربية

■ الحكومة الأردنية: تحسن الاقتصاد نتيجة تنفيذ الإصلاحات المالية



كشف رئيس الوزراء الأردني، عمر الرزاز، عن بدء تحسن الاقتصاد الأردني بعد أقل من عام على الشروع في تنفيذ إصلاحات مالية صعبة مطلوبة لخفض الدين وحاسمة لتحفيز النمو الذي تضرر بتصادد العوامل الجيوسياسية في المنطقة.

وأكد الرزاز قبل انعقاد مؤتمر المانحين في لندن غداً الخميس، أن "الأردن سوف يعرض خطواته والتزامه بتنفيذ الإصلاحات المالية والهيكلية التي يدعمها صندوق النقد الدولي والحاسمة لتحفيز الاقتصاد"، لافتاً إلى أن "القاعدة الضريبية الموسعة إلى جانب خفض الإنفاق العام زادت من إيرادات الدولة وقلصت الضغوط على موارد الدولة التي تكافح لكبح دين عام يبلغ نحو 40 مليار دولار".

وتهدف خطة التعزيز المالي التي اعتمدها الأردن إلى خفض الدين العام إلى 77 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي بحلول 2021 من 95 في المئة في الوقت الحالي.

وأشار الرزاز إلى "أننا أخذنا الدواء المر الذي كان مطلوباً، وفعل الأردن كل ما بوسعه على الصعيد المالي لإتاحة المجال أمام النمو، لكن العبء يقع الآن على مجتمع المانحين الدولي من أجل دفع البلاد لتحقيق نمو

مستدام".

وبحسب صندوق النقد الدولي، من المتوقع أن يتعافى الاقتصاد الأردني في السنوات الخمس القادمة ويحقق نمواً يتجاوز الـ 3 في المئة المتوقعة خلال العام الجاري، مدعوماً بزيادة الصادرات وإعادة فتح معابر حدودية مع سوريا والعراق.

المصدر (موقع العربية. نت، بتصرف)

■ مجلس الوزراء السوداني يقر قانون الشراكة مع القطاع الخاص



أقر مجلس الوزراء السوداني قانون الشراكة مع القطاع الخاص، الذي يتيح الحصول على فرص عمل في مشروعات الدولة لعام 2019، والمقدرة بنحو 23 مليار دولار.

واجتمع مجلس الوزراء مع اتحاد أصحاب العمل، في وقت يترقب فيه الشارع السوداني، ما ستفضي إليه الإجراءات الحكومية المنتظرة لكشف ومحاسبة الفساد، ووقف تدهور العملة، وفقاً لقانون الطوارئ، الذي سنته البلاد الجمعة الماضية، ضمن إجراءات لوقف وتيرة الاحتجاجات المتصاعدة يومياً في البلاد.

ورحب اتحاد أصحاب الأعمال السوداني بإقرار قانون الشراكة مع القطاع الخاص، والمجاز من عامين في مرحلته الأولى من المجلس الوطني (البرلمان)، ويتوقع الاتحاد أن يساهم القانون في تهيئة البيئة السياسية والاقتصادية والقانونية في البلاد، لجذب القطاع الخاص للدخول في مشروعات البنى التحتية.

وخصصت الحكومة السودانية للقطاع الخاص وفقاً لقانون الشراكة

الجديد، 84 في المائة من مشروعاتها التنموية والاستراتيجية، المقدرتها تكلفتها بنحو 23 مليون دولار، قبل هبوط الجنيه وتدهوره أمام الدولار العام الماضي.

المصدر (صحيفة الشرق الأوسط، بتصرف)

■ الهركزي البحريني يتوقع نموًا 2.5% في 2019



العمالة الأجنبية بموجب برنامج لتوطين العمالة إلى 500 دينار من 200 دينار، واقترح المجلس زيادة إعانة البطالة للبحرينيين.
المصدر (صحيفة الخليج الإماراتية، بتصرف)

توقع محافظ مصرف البحرين المركزي رشيد المعراج، أن تحقق البحرين نموًا اقتصاديًا بين 2 و2.5% في المئة خلال العام 2019 الحالي، تماشيًا مع وتيرة العام الماضي.

وأشار المعراج في حديث للصحافيين على هامش مؤتمر مالي استضافته المنامة، إلى أن "برنامج المساعدة المقدم من الحلفاء الخليجيين لا يعني أن البحرين لن تحتاج إلى الاستدانة هذا العام"، معتبراً أن "التمويل بالدين سيكون بأحجام أقل بينما خطط التمويل للعام الحالي ستقرر بعد الموافقة على الميزانية".

وكان مجلس وزراء البحرين قد أقر، مشروع ميزانية العاميين الحالي والمقبل، والتي تتوقع مزيداً من الانخفاض في عجز الميزانية ليصل إلى 1.63 مليار دولار بحلول عام 2020 في إطار برنامج إصلاح مالي. وقد خفضت الحكومة الدعم ورفعت الضرائب والرسوم في إطار إصلاحات مالية. وطبقت الضريبة على القيمة المضافة الشهر الماضي. كما وافق مجلس الوزراء، على زيادة الرسوم المفروضة على تراخيص

■ الهصارف الكويتية الرابعة في لائحة أكبر 50 مصرفاً خليجياً



التي منحتها لمختلف القطاعات الاقتصادية فتجاوزت 157 مليار دولار.
المصدر (موقع النشرة الاقتصادية، بتصرف)

كشفت الأمانة العامة لاتحاد المصارف العربية عن حلول الكويت في المركز الرابع في لائحة أكبر 50 مصرفاً في دول مجلس التعاون الخليجي لعام 2018.

ووفقاً لبيان صادر عن الأمانة العامة للاتحاد، فقد أظهرت الدراسة التحليلية التي أجرتها دخول ثمانية مصارف كويتية اللائحة وهي بحسب الترتيب "بنك الكويت الوطني" و"بيت التمويل الكويتي" و"بنك برقان" و"بنك الخليج" و"البنك الأهلي الكويتي" و"بنك بوبيان" و"البنك التجاري الكويتي" و"البنك الأهلي المتحد".

وأظهر البيان بلوغ مجموع موجودات هذه المصارف حوالي 248 مليار دولار (ما يمثل نحو 12 بالمئة من إجمالي أصول أكبر 50 مصرف خليجي) في حين بلغ إجمالي ودائعها نحو 149 مليار دولار. وبلغت قاعدة رأس المال لدى البنوك الكويتية نحو 32 مليار دولار، أما القروض

